

أسباب التضارب والتناقض في

تسجيل أحداث التاريخ الإسلامي - ٢ (١)

العلامة السيد محمد تقي الحكيم - العراق

تناولت الحلقة السابقة من هذا البحث، الكلام عن سببين رئيسيين يعتبران من بواعث الاضطراب والتناقض في تسجيل أحداث التاريخ، وهما العامل الاقتصادي والعامل النفسي، وتستكمل هذه الحلقة الحديث عن بقية العوامل وعن النتائج والمقترحات المصوّبة.

وثالث العوامل العقيدية: ونريد بهذا العامل أن يعمد الواضع إلى الدس والتشويه خدمة لمبادئه التي يؤمن بها وهو يعتقد أن خدمة مبادئه تبرر له التجني والكذب على حساب التاريخ.

وقد اتخذ هذا العامل مسارح مثل عليها دوره في ذلك: وأهمها مسرح الصراع العقائدي وهذا الصراع كما يوجد بين أرباب المبادئ المادية والروحية كذلك يوجد بين أرباب المبادئ الروحية أنفسهم كالمسيحية واليهودية والإسلام ثم بين مذاهب كل فرقة منها.

ويلاحظ أن هذا الصراع كان له طابعان أحدهما سافر والآخر مقنع، والسافر منهما هو الذي يبدو في صور الدعوة التبشيرية التي ينهض بأدائها القائمون على المبدأ بين صفوف أتباع المبدأ الآخر، والتبشير يدعو من يستسيغ الكذب منهم إلى تأكيد عقيدته في نفوس الآخرين بأي ثمن ومن أي طريق كان تشويه مبدئهم بالكذب عليه أو تصوير حقائقه بما ينأى عن واقعه التاريخي، كما يبدو في صور الجدل بين علماء هذه المبادئ، وطبيعي أن المجادل غير المتحرج لا يتأثم في سبيل تغليب مبدئه من ارتكاب شتى الوسائل في ذلك، ومثاله الواضح في هذا اليوم النزاع العقائدي بين أرباب المذاهب الاجتماعية كالشيوعية والديمقراطية مثلاً، فما أكثر ما تزيد كل منهما على الآخر بما يشوه مبدأه

(* حلقة ثانية من بحث للعلامة السيد محمد تقي الحكيم (رحمه الله) بعنوان "مناهج البحث في التاريخ" ننشرها مع بعض الاختصار.

ويبعده عن واقع ما تقوم عليه أسسه بغية تتفیر الرأي العام منه. والمستشرقون على اختلاف نزعاتهم ومبادئهم مثل آخر على ذلك، وهذه الحشود من الكتب والدعوات التبشيرية صريحة الدلالة على ما تزيدوا وشوهوا من مبادئ الإسلام وحوادث المسلمين. والصراع المقنع هو الصراع الذي كان دعواتهم المغرضون يقومون به حين يندسون في صفوف خصومهم ويتظاهرون باعتناق مبادئهم، ثم يعملون جهدهم على إشاعة الخرافة بين صفوفهم، وكأنها من حقائق تلك العقيدة ليتسنى لدعاتهم الانقضاض عليها عند الحاجة، من طريقها.

وفي صدر الإسلام يوم كثرت الفتوح واعتنق قسم من الملاحدة والمسيحيين واليهود مبادئ الإسلام كان الكثير منهم أمثال هؤلاء، ومن هنا وجدنا في أكثر التفاسير وكتب الحديث أخباراً تشيع فيها الخرافة وعليها طابع واضعها لمشابهتها لما ورد في كتبهم، مع إجراء بعض التحوير والتشويه فيها. فمثلاً هذا ابن أبي العوجاء - وهو من بعض أولئك الأفراد - يصرح عند وفاته أنه وضع في أحاديثنا أربعة آلاف حديث حلل بها الحرام وحرّم بها الحلال.

وأرباب المذاهب في كل دين، كان في أتباع بعضهم من لا يتخرج من الوضع في سبيل دعم مذهبه؛ وهذه الكتب مملوءة بالأحاديث التي يستدل بها كل فريق لصحة مذهبه مع تضاربها واستحالة صدورها جميعاً عن مشرعيهم.

وما يقال عن هؤلاء يقال عن الغلاة وما أفسدوا به التاريخ من موضوعاتهم، ويجزي الله أعلامنا الرجاليين أمثال الحجة المامقاني حين شخصوا لنا أسماء أولئك الواضعين. وقد دخل لدى هؤلاء بعض الصوفية مصدر آخر للتأريخ، وقوامه الرؤى والأطيفاف، فقد أعطاهم هؤلاء أهمية واسعة في التأكيد على صحة عقائدهم في أئمة مذاهبهم وإليكم نماذج من هذه الرؤى: حدّث أحمد بن حسن الترمذي قال: "كنت في الروضة فأغفيت فلذا النبي (ص) قد أقبل فقامت إليه فقلت يا رسول الله قد كثّر الاختلاف في الدين فما تقول في رأي أبي حنيفة؟ فقال: أف ونفض يده، قلت فما تقول في رأي مالك؟ فرفع يده وطأطأ وقال: أصاب وأخطأ، قلت فما تقول في رأي الشافعي؟ قال: بأبي ابن عمي أحيى سنتي". وهذا ترمذي آخر كان لا يحسن الرأي في الشافعي ويحسنه في مالك ولكنه تبدل رأيه لرؤيا رآها وخرج على أثرها إلى مصر لكتابة كتب الشافعي.

ويشبه هذا الصراع بين الفقهاء من أرباب المذاهب المختلفة الصراع بين الكلاميين وبخاصة في مسائل صفات الله والقضاء والقدر، وكتبهم مليئة بالأحاديث الموضوعية في أمثال هذه المواضيع.

وهناك نوع من الوضع ليس منشؤه الصراع وإنما منشؤه الحرص المدعى على مصلحة الدين، وهو الذي سبق أن شاع بين الزهاد والصالحين في العصور الإسلامية الأولى، حتى قال يحيى بن سعيد القطان، وهو الرجالي المعروف، "ما رأيت الكذب في

أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد". وقال: "ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث". وكانوا يتقربون إلى الله في ذلك. قيل لأبي عصمة من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضل سور القرآن سورة سورة؟ فقال: إنني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا في فقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة. وقال ميسرة بن عبد ربه، لما قيل له من أين جئت بهذه الأحاديث؟ قال: وضعتها أرغب بها الناس، وقال: "إنني أحتسب في ذلك".

ومن طريف المفارقات تبرير بعضهم لعمله باستدلال ربما كان فريداً في بابه، وذلك حين قيل له لم فعلت هذا؟ يعنون وضع الحديث في فضل القرآن، فقال: رأيت الناس زهدوا في القرآن فأحببت أن أرغبهم فيه، فقيل له: فإن النبي (ص) قال: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار". قال: — وهنا موضع المفارقة وطرافة الاستدلال — "أنا ما كذبت عليه وإنما كذبت له". فكان الكذب لصالحه كان مما يرحب به النبي (ص) لاحتياجه إلى دعم رسالته بمثل ما يأتيه هذا الرجل من الأكاذيب. تعالى المشرع عن ذلك علواً كبيراً.

وهكذا مني التأريخ بالتشويه سواء كان لهذه الأسباب منفردة أم مجتمعة أم لغيرها مما يعود إليها أو لا يعود حتى صح لبعضهم أن يببالغ في عدد الموضوعات بقوله: "كُتِبنا عن الكذابين وسجرنا به التتور وأخرجنا به خبزاً نضيجاً". فهل معنى هذا العرض لأسباب الوضع والمبالغة التي جاءت فيه عن الموضوعات أننا سنسقط التاريخ من حسابنا جملة أسوة بالشاعر الرصافي حين قال:

فما كُتِبُ التاريخ في كل ما حوت لقرائها إلا حديث ملفق
نظرنا لأمر الحاضرين فراينا فكيف بأمر الغابرين نصدق

أرجو أن لا تعتقدوا ذلك، فلنا من أضواء ما وضعه العلماء لتمييز الصحيح من غيره، وما سلكه المحدثون في مناهجهم في البحث التاريخي دليل على ما نريد بلوغه من واقع التأريخ.

التاريخ في خدمة المتسلطين

وإذ انتهينا إلى أن التاريخ كان في غالبه أداة لتأكيد سياسات معينة يملئها شخص القائم بالحكم كالسلطان والخليفة، وكانت مهمته مهمة وزارة الدعاية في عصورنا الحديثة. وإذا كانت مهمة وزارة الدعاية مهمة تنهض على تبني سياسة الدولة التي تعمل لها ونشرها بمختلف أساليبها، فإن مهمة التأريخ في عصوره الغابرة مهمة ميسرة جداً، حيث كانت تتبنى بناء شخص واحد هو شخص القائم على الحكم، وقليلاً ما يكون لذلك الشخص

سياسة معينة تركز أسسها على ركائز ثابتة، اللهم إلا تمسكه بالحكم كحق إلهي يسوغ له التحكم في مقدرات الشعوب والتلاعب بحقوقها المشروعة. وقد رسم التاريخ لذلك الحق مخططاً جبرياً يستند إلى غيبيات تحاول أن تفسر للامة على ضوئها واقعهم كحقيقة ثابتة لا تقبل التغيير والتبديل وكل محاولة لصيرورة تغييرية صاعدة من قبلهم تعتبر تحدياً صريحاً للإرادة المطلقة، من شأنها أن تضرب ضربة لا تعرف إلى الأفة سبيلاً.

ونظرية "الحق الإلهي" وإن كان لها أساس إسلامي ولكن لا يفهمها الجبري، فالإسلام حقاً يعتبر الإمامة والخلافة من شؤون دستوره الخالد، فمن تقمص السلطة وفق الأسس الدستورية وتفيد بالعمل بها روحاً ونصاً، وضع له الضمانة على رعيته في الطاعة والانقياد ما دام يعمل على وفقها. أما إذا انحرف عنها أو حاول التلاعب بها لصالحه فإن الإسلام يسلبه هذا الحق ومن مآثراته "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق". والغريب أن يحاول بعض أذئاب الملوك من المؤرخين أن يفسر لهم هذا الحق بتفسير يشير إلى التسديد القسري لجملة أعمال الأمراء والسلاطين بمعنى أن كل ما يفعلونه فهو مفروض من الله وعلى العامة إطاعته والانقياد له وإن خرج على جملة تعاليم الإسلام، ووضعوا لذلك أحاديث تشير إلى هذه الجبرية المطلقة أمثال ما أثار عن الحسن البصري من قوله: "قال رسول الله (ص): لا تسبوا الولاة فإنهم إن أحسنوا كان لهم الأجر وعليكم الشكر، وإن أسأؤوا فعليهم الوزر وعليكم الصبر، وإنما هم نقمة ينتقم الله بها ممن يشاء فلا تستقبلوا نقمة الله بالحمية والغضب واستقبلوها بالاستكانة والتضرع".

تأملوا هذه اللغة المخدرة التي تشعر بالجبرية التامة، فهو نقمة من الله يقسر العباد على تقبلها وعلى العباد أن يتقبلوها بالاستكانة والتضرع والخوع، وحتى الغضب والحمية محظوران عليهم لأنهما ينتهيان بهم إلى الغضب على قضاء الله وقدره، وهو عين الكفر بالله، وما أكثر ما ورد من هذا القبيل في كتب التاريخ مما كان في أيدي الولاة سياتماً يلهبون بها ظهور الواعين والناقمين من أبناء شعوبهم، ومن ورائهم هؤلاء المرتزقة يبررون لهم أعمالهم ويفلسفون لهم بواعث القسوة، مستعينين على ذلك بشرح سيرتهم وإضفاء صفات القديسين عليهم، وبإلقاء جملة التبعات على خصومهم، فهم خوارج في عرف الأمويين، وزنادقة في عرف العباسيين، وهدامين في عرف ملوكنا السابقين، وما إلى ذلك من نعوت كانوا يوزعونها على الأحرار من عامة الشعوب، ولكثرة ما أطلقوا هذه النعوت على الناقمين والثائرين، وبرروا بها قسوة أرباب السلطة فقد ضاعت علينا في التاريخ معالم البريء من هؤلاء من غيره، واشتبه الزنديق والخارجي والهدام حقاً بالمصلح الذي لا يريد من وراء ثورته غير إسعاد أمتة وتحطيم أغلال العبودية من أعناقها.

فالتاريخ في الكثير من فصوله اللامعة قائم على ملفات الدعايات المضللة التي قام بها مؤرخو السلطين والملوك من أتباع الحاكمين في مختلف العصور.

وحتى في عصورنا المحدثه نقرأ في كتب التاريخ أخبار أولئك السفاكين والعبائين بمقدرات الشعوب كقديسين يفرض على أبنائنا وبناتنا الإيمان بمثلهم واعتبارهم مثلاً أعلى للحكام العدول، وكنا نقرأ نقمة الشعوب عليهم وثورتهم كأحداث لا يراد من ورائها غير العيب وإغلاق الأمن والخروج على سلطان الله ونقمتها في الأرض!

والغريب أن كاتبى هذه الكتب ومن ورائهم الأسياد والموجهون يعتقدون أنهم يستطيعون بإيحاتهم هذا من أن يوقفوا عجلة التاريخ الصاعدة، وأن الناشئة التي حاولوا بناءها بمدارسهم على هذه الأسس الخاوية سوف تخلق منهم عبيداً للسلطان ولأسياده المستعمرين، وما علموا أن للزمن حكمه وأن للظلم مهما طال الأمر عليه نهايته الحتمية وهكذا كان.

أما الآن فإن علينا أن نعيد نظرتنا للتاريخ لنلتمس منه عطاء آخر، عطاء تغييرياً صاعداً يوجه أبناءنا إلى أسمى ما نرجوه لهم من مثل، ويضع أمامهم من تجارب الشعوب وقوداً يلهب عواطفهم للوقوف أمام أية محاولة تعسفية يرى من ورائها المستعمرون إلى تخدير الشعوب للاستيلاء عليهم وفرض سيطرتهم من طريق الأذئاب والوصوليين والمفرقين منهم.

إن علينا أن نعاود دراسة التاريخ من زاوية أخرى، زاويتي أنا وأنت، زاوية الشعوب وما فيه من إمكانيات خيرة تبعث على الإكبار.

ولعل تاريخنا — من هذه الزاوية — من أثرى توارىخ الأمم الأخرى وأعلقها بالحياة بالرغم من محاولة الحكام السابقين في تذليلها والإعراض عنها، ففيه لمعات مبعثرة لو قدر لها أن يضم بعضها إلى بعض لأنتجت تاريخاً حافلاً بأروع المفخر.

إننا في حاجة إلى قلب مفاهيمنا عن مناهج الدراسة في التاريخ، وتحويل اتجاهها عن خط السير المألوف إلى خط آخر يوصل إلى تلك الإمكانيات الخيرة في نفوس الشعوب، ويبرز خصائصها العامة والخاصة، ويضعها في موضعها من زمنها ومن أحداثها الكبرى.

فليس من الحق بعد هذا أن نعد إلى دراسة الثورات في التاريخ مثلاً فنقبلها — كما يريده الحكام لها — ثورات عابرة مرت في زمنها فقمعت بسهولة أو استفحلت واستشرى أمرها، وشغلت السلطة زمناً طويلاً، وكان جلها بدوافع استغلالية بشعة، ثم نزل نعى في دراسة تفصيلات جزئياتها وكأنها هي كل ما يهمنا من قراءة فصولها، أما دراستها كظاهرة اجتماعية لها بواعثها وأسبابها ثم لها مقدماتها الطويلة، فهذا ما لم نكن لنفكر فيه.

إن علينا أن نفهم أن الشعوب غالباً لا تثور حتى تضام وتسحق كرامتها سواء باستغلالها أم بالتلاعب بمقدراتها والتحكم بحرياتها وعقائدها، وأن ثورتها غالباً لا تجيء قبل أن تسبق بمراحل من استفزاز الشعور والنقمة والتذمر، وأن مجيئها على الأكثر يكون وليد رد الفعل لتعسفات الحاكمين وظلمهم، وأن الأمة التي لا تكثر فيها الحركات

والانتفاضات التحررية، إما أن تكون أمة سعيدة بعدل حكامها واهتمامهم بمختلف شؤونها أو تكون أمة مستكينة لا تعرف إلى الحياة الحرة والكرامة أيما سبيل.
فليس إذاً مما يشين أمتنا كثرة قلقها وانتفاضاتها على الظلم سابقاً، لنغفل التعمق في دراسة هذا الجانب من تاريخها، لأن ذلك دليل حيويتها ووفرة رصيدها من الشعور بالحرية والكرامة والإباء.

على أن دراستنا لها في هذا الضوء وصل لحاضرنا بماضيها الوضيء، وتذكير لنا بأن نظرتنا هذه لم تكن نشازاً بالنسبة إلينا كأمة لها كرامتها، وإنما كانت طبيعية جداً ما دمنا قد تعودنا من القدم أن لا نستكين أو نهذاً على ظلم ظالم مهما كان شأنه، وإذا استكنا قليلاً أو هدأنا فإنما هو الهدوء الذي يسبق العاصفة أحياناً.

والحقيقة أن التاريخ لم يعد وفقاً على الملوك والولاة بعد أن استيقظت الشعوب وفرضت عليهم إرادتها وكلمتها وأصبح من حقها أن تفهم مكانتها من ذلك التاريخ. وأحال أنها سوف لا تطبق سماع كلمات التقديس تلفظ وتدون لفئة من الناس استأثروا في السابق بكل مقدرات أمتهم واستهتروا بحقوقها وواجباتها عليهم، واستعملوا معها ضروب الاستهانة والتكبر، كضمان لتأكيد استمرارهم في الحكم على أنها - وهي أمة شريفة - لا ترضى لهؤلاء أن يعاقبوا بالمثل، فيهملوا نهائياً أو يذكروا مشيعين بالشتم والسياب، وإنما تريد لهم أن يدرسوا دراسة موضوعية خالصة تؤكد على الجوانب الخيرة فيهم - إن كانت - وتشير إلى ما يكتنف حيواتهم من مختلف المفارقات، كما تريد للمؤرخ أن يواجههم بذهنية محررة بعيدة عن أي روايات عقائدية مسبقة أو أوليات تلقاها منذ عهد التلمذة دون دراسة فاحصة.

والذي نرجوه لمؤرخينا - وهم في هذا الزمن وعليهم تقوم مسؤولية بناء الأجيال القادمة - أن يدركوا بأن الحاجة التي كانت تتوخاها العهود السابقة من تقديس الحاكمين وإسدال الستار على مفارقاتهم لم تعد متوفرة اليوم، وأن القارئ الكريم لم يعد يرضى غير المبادئ الصحيحة المحررة، التي تعنى بالإشادة بفعاليات الشعوب وقادتها المخلصين الذين وفروا جملة إمكانياتهم للنهوض بأمتهم ورفع مستوياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

